



# بطاقة الرصد و التتبع لكيفية تعامل مختلف السلطات مع العنف الممارس ضد النساء

نموذج: النيابة العامة

المغرب 2015  
Mobilising For Rights Associates (MRA)

# المبادئ الأساسية

- على الفاعلين العموميين، تأمين وصول الضحايا إلى الخدمات من قبيل المشورة القضائية و النفسية، المساعدة المالية، و خدمات السكن و التربية، و التدريب و المساعدة على إيجاد عمل و الخدمات الصحية.
- الفاعلين العموميين ملزمين بتوفير مساكن آمنة للضحايا.
- يجب إعطاء الأولوية للضحايا بالبقاء في المنزل و أن يرحل المعتنف- لا تكون المرأة مضطرة للرحيل و اللجوء لمركز الإيواء فقط عند الضرورة من أجل ضمان حمايتها.

## التحقيق و المتابعات و قانون الإجراءات و تدابير الحماية.

- كل هذه الإجراءات يجب اتخاذها بشكل فعال و دون تأخير غير مبرر.
- على المصالح الزجرية الرد على وجه السرعة و بشكل ملائم و توفير الحماية المناسبة و الفورية للضحايا.
- على الفاعلين العموميين إجراء تقديرا لخطر القتل و خطورة الوضع و خطر العنف المتكرر، و ذلك من أجل تدبير المخاطر، و عند الضرورة، ضمان سلامة و دعم منسقين.
- على الفاعلين العموميين حماية حقوق الضحايا و مصالحهم، في كافة مراحل التحقيقات و الإجراءات القضائية، و خاصة عبر:
  - السهر على حماية الضحايا من التهيب، الانتقام و تكرار الإيذاء؛
  - إعلامهم عندما يهرب الجاني أو يتم الإفراج عنه مؤقتا أو نهائيا؛
  - إطلاعهم على حقوقهم و الخدمات المتاحة لهم، و متابعة دعواهم، و التهم، و السير العام للتحقيق أو المحاكمة، و دورهم فيه و بالحكم الصادر؛
  - تمكينهم من الحق في الاستماع إليهم، و تقديم وجهات نظرهم، احتياجاتهم و همومهم.
- يجب تجنب الاتصال بين الضحايا و الجناة داخل المحكمة و مقرات المصالح الزجرية؛

## أهداف التفاعل في حالة العنف اتجاه النساء هي:

- وقف العنف و التكهن بأي عنف مستقبلي (و ليس إصلاح العلاقة ما بين الزوجين)
- تحميل المعتنفين مسؤولية أفعالهم.
- تأكيد حقوق الإنسان للنساء في الأمن و المساواة.

## دور المنظمات الغير حكومية هو:

- الاستماع للنساء و التعرف على ما هن بحاجة إليه.
- منح الدعم، المساندة و الحماية.
- التأكد من توفر الخدمات.
- ممارسة الضغط على الجهاز ليقوم بعمله و إتمام واجباته ( و ممارسة الضغط على الضحية لإقناعها للقيام بشيء ما).

## الفاعلين العموميين ملزمين ببذل العناية الواجبة من أجل:

- الوقاية؛
- التحقيق فيها؛
- المعاقبة عليها؛
- منح التعويض عن أعمال العنف المرتكبة من عاملين غير رسميين.

## حقوق الضحية يجب أن تكون في صميم كل التدابير.

الثقافات أو العادات أو الدين أو التقاليد أو "الشرف" لا يمكن أن تكون مبررا لأعمال العنف.

## الحماية و الدعم:

- الفاعلين العموميين ملزمين بتوفير الحماية لجميع الضحايا ضد كل أفعال العنف المستقبلية.
- يجب ألا يكون توفير الخدمات متوقفا على رغبة الضحايا في التقدم بدعوى أمام القضاء أو الشهادة في المحكمة ضد أي جان.
- على الفاعلين العموميين تزويد الضحايا بالمعلومات الملائمة، و في الوقت المناسب، عن خدمات الدعم و التدابير القانونية المتوفرة، و بلغة مفهومة لديهم.

# الممارسات الفضلة

## I. النيابة العامة:

### (1) بشكل عام، فإن المدعي العام:

- يجب أن يتدخل ويعمل فوراً، وبسرعة ما أن يصل إلى علمه وقوع العنف مهما كان المصدر؛
- أن يتدخل ما أن يصل إلى علمه وقوع العنف مهما كانت المصادر.

### (2) يقوم المدعي العام بإعداد المتابعات بناءً على الأدلة المجمعّة:

- تقرير الشرطة؛
- الحصول على تقارير سابقة بشأن العنف ضد نفس الضحية و / أو نفس المعتدي؛
- الحصول على إفادات الشهود عن الحادث أو غيرها؛
- الحصول على إفادات/التصريحات لفائدة موظفي الصحة، للأصدقاء/الأسرة، والشرطة؛
- الحصول على صور للإصابات تتماشى و شكاية الضحية.

### (3) توفير الحماية:

- على المدعي العام إصدار أمر بمنع أي اتصال من قبل الجاني بالضحية.
- توفير الحماية اللازمة للضحية طيلة فترة النزاع
- الأمر الفوري بالاستفادة من الخدمات ( الصحة/الإيواء، المساعدة النفسية و أو/الاجتماعية، المساعدة القضائية)

### (4) تقييم المخاطر:

- تجميع المعلومات عن عوامل الخطر حسب تقدير الشرطة، المحامين، موظفي المحاكم، مختلف الأطراف، الخ.
- استخدام بروتوكول مفصل لتقييم الخطر؛
- أخذ بعين الاعتبار وثيرة العنف خلال السنوات الماضية و مدى تحكم الجاني في الحياة اليومية للضحية؛
- الرد بشكل مناسب حسب مستوى الخطر - مراقبة، اعتقال، الخ؛

### (5) المعلومات والمساعدة للضحية:

- بخصوص الخطوات القانونية والتدابير الواجب إتباعها في المحاكمة؛
- إعطاء معلومات للاتصال من أجل المتابعة؛
- في لغة (العربية والأمازيغية، وما إلى ذلك) وشكل (مكتوبة أو شفوية إذا كانت لا تستطيع القراءة) التي يمكن أن تفهما؛

### (6) على المدعي العام تفادي تراجع الضحية من خلال:

- مقابلة الضحية في وقت مبكر من الإجراء.
- الحفاظ على الاتصال مع الضحية و إطلاعها على تطورات ملفها؛

### (7) في حالة تراجع الضحية، يجب على المدعي العام التحقيق في أسباب هذا التراجع:

- هل كان للمتهم اتصال مع الضحية منذ تقديم الشكوى؟
- هل هدد المتهم الضحية؟

- هل و عد المتهم الضحية بشيء في مقابل التراجع؟
- هل حاول المتهم منع الضحية من طلب المساعدة بخصوص هذا الملف أو ملف آخر؟
- هل كان هناك ضغط من طرف الأسرة أو محيطها؟
- هل لها أسباب مالية تدفعها للعودة إلى المعتدي؟

#### **(8) التنوع:**

- إجراء نفس التحقيق حتى بدون تعاون الضحية؛
- التنسيق مع الوكالات الأخرى و باقي الفاعلين العموميين؛
- إصدار أمر الاعتقال إذا كان الشخص المعتدي قد غادر أو اختفى؛
- عدم إغلاق الملف لنقص في المعلومات و تركه مفتوح حسب المستجدات؛

#### **(9) يجب تجنب:**

- التأثير على الضحية من أجل التنازل أو اقتراح التصالح أو الوساطة؛
- عتاب أو إهانة الضحية، القول لها بأنه كان يجب أن تتصرف خلاف ما قامت به، الإشارة إلى أنها مسئولة، الخ.
- تأخير المتابعات.

# بطاقة الرصد و التتبع

## **(1) بشكل عام:**

- من و متى وكيف أعلم بالعنف؟
- متى و كيف قام بالتدخل؟
- كم استغرق تدخله من الوقت؟
- هل كان للضحية اختيار في أن يتم استقبالها من طرف شخص من نفس جنسها؟
- اللغة التي استعملت معها (العربية والأمازيغية، وما إلى ذلك) والشكل (مكتوبة أو شفوية إذا كانت لا تستطيع القراءة) التي يمكن أن تفهمها.
- هل هناك بروتوكولا مكتوبا يجب التقيد به و استعماله من طرف النيابة العامة في التعامل مع حالات العنف ضد النساء؟ ما طبيعة هذا البروتوكول؟

## **(2) في حالة ما إذا كانت الضحية هي من انتقلت للنيابة العامة:**

- ما هي المسافة التي قطعتها الضحية و المدة الزمنية التي استغرقتها للوصول؟
- هل تم استقبالها في حينه أم اضطرت للانتظار (أذكر المدة التي انتظرت) إذا لم يتم استقبالها هل اضطرت للعودة في يوم آخر (أذكر عدد المرات)؟
- أين و كيف و من استقبلها؟
- هل كانت بمفردها؟ أو مرافقة و من طرف من؟

## **(3) المتابعات:**

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها النيابة العامة لتجميع كافة الأدلة من أجل المتابعة؟
  - هل اعتمدت على تقرير الشرطة؟
  - هل حصلت على تقارير سابقة بشأن العنف ضد نفس الضحية و / أو نفس المعتدي؟
  - هل حصلت على إفادات الشهود عن الحادثة أو غيرها؟
  - هل حصلت على إفادات/التصريحات من طرف كل من كان له اتصال بالضحية (موظفي الصحة، الأصدقاء/الأسرة، الشرطة...؟
  - هل حصلت على صور للإصابات تتماشى و شكاية الضحية؟
- ما هو القرار المتخذ بشأن الملف:

### **أ. في حالة المتابعة:**

- نوعية التهم المنسوبة للمعتدي؟ و لماذا؟
- المدة التي استغرقها الملف مند بين الإعلام بواقعة العنف و اتخاذ قرار المتابعة؟
- كيف و متى تم إشعار الضحية بالقرار؟
- المدة التي استغرقها الملف ما بين اتخاذ القرار و إحالته علي القاضي؟

### **ب. في حالة حفظ الملف:**

- ما هي أسباب الحفظ؟
- هل تم إشعار الضحية بذلك؟ متى؟ و كيف؟

## **(4) توفير الحماية:**

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها النيابة العامة اتجاه المعتدي لضمان عدم تعنيفه للضحية من جديد؟ (أمر بعدم الاتصال/ الاعتقال أو غيره)
- ما هي الإجراءات التي اتخذتها النيابة العامة اتجاه الضحية لضمان حمايتها طيلة مراحل النزاع؟

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها النيابة العامة لضمان استفادة الضحية من الخدمات المتاحة لها قانونياً؟ (الصحة/الإيواء/ المساعدة النفسية و الاجتماعية...)

#### **5) إنجاز تقسيم المخاطر:**

- ما هي الإجراءات و المعايير التي اتخذتها النيابة العامة لتقييم المخاطر؟
  - هل صهر على مقابلة الضحية في وقت مبكر من الإجراء؟
  - هل حافظ على الاتصال بالضحية و إطلاعها على تطورات ملفها؟
  - غيره من الإجراءات؟

#### **6) في حالة تراجع الضحية التحقق في أسباب هذا التراجع :**

- ما هي الإجراءات و المعايير المتخذة من النيابة العامة للتحقيق في أسباب تراجع الضحية عن الملف؟
  - إن كان للمتهم اتصال مع الضحية منذ تقديم الشكوى؟
  - هل هدد المتهم الضحية؟
  - هل و عد المتهم الضحية بشيء في مقابل التراجع؟
  - هل حاول المتهم منع الضحية من طلب المساعدة بخصوص هذا الملف أو ملف آخر؟
  - هل كان هناك ضغط من طرف الأسرة أو محيطها؟
  - هل لها أسباب مالية تدفعها للعودة إلى المعتدي؟

#### **7) التنوع:**

- ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف النيابة العامة اتجاه المعتدي؟
- هل تم إصدار الأمر بإبعاد المعتدي من المنزل/توقيفه/اعتقاله؟
- ما هي الإجراءات المتخذة من طرف النيابة العامة لإنجاز التحقيق حتى دون تعاون الضحية؟
- هل كان هناك تنسيق مع الوكالات الأخرى و فاعلين عموميين آخرين؟ من هم؟ و ما طبيعة هذا التنسيق؟

#### **8) ما لا يجب القيام به من طرف النيابة العامة:**

- هل حاولت النيابة العامة التأثير على الضحية من أجل التنازل عن الشكاية أو اقترحوا التصالح أو الوساطة؟ في حالة الجواب بنعم في أية مرحلة من مراحل النزاع؟
- هل حاولت النيابة العامة عتاب أو إهانة الضحية؟ أو القول لها أنه كان يجب التصرف خلاف ما قامت به؟ أو الإشارة إلى أنها مسؤولة عن ما تعرضت له؟ كيف ذلك؟ و ما هي العبارات أو الإيحاءات التي استخدمت بالضبط؟